موقف بريطانيا من الحرب الإيطالية-الأثيوبية

١٩٣٥-١٩٣٦

الدكتور / محمد حسن عبده دواود ([1])

الملخَّص:

نجحت العوامل السياسية والاقتصادية التي مرت بها إيطاليا في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م-١٩١٨م) في إيصال بينيتو موسوليني(Benito Mussolini) إلى السلطة، والذي سعى منذ اليوم الأول له على بناء امبراطورية ايطالية، لتكونَ على قدم المساواة مع كلٍ من بريطانيا وفرنسا، فسعى إلى تأكيد سيطرته على ما في يده من مستعمرات والسعي إلى الحصول علَى مستعمراتٍ جديدة وقد رأى في إثيوبيا (لما تتمتع به من موقع إستراتيجي وثرواتٍ طبيعية) الاختيار الأمثل له.

وقد سنحت له الفرصة في عام ١٩٣٥م لغزو الحبشة مما جعله في مواجهة مباشرة مع لندن التي رأت في هذا الغزو تهديدا مباشرا لمصالحها، فسعت بكافة الوسائل بدءا من تدويل الأزمة الإثيوبية وعرضها على عصبة الأمم وفرض عقوبات على إيطاليا، إلى حشد قواتها في البحر المتوسط. الا ان التصعيد البريطاني لم يمنع روما عن تنفيذ مخططها والتي استطاعت أن تتعامل مع الضغوط البريطانية بل وإجبار هذه الأخيرة على الجلوس على طاولة المفاوضات عام ١٩٣٨م مستغلةً التفكك الأوروبي وتنامي المعارضة الداخلية والخارجية للسياسة التصعيدية تجاه إيطاليا إضافةً إلى تنامي النفوذ الإيطالي في اليمن ومعارضة السياسية البريطانية في فلسطين. ساهمت كل هذه العوامل في عقد اتفاق عام ١٩٣٨م والذي يعد نصرا لإيطاليا، حيث تم بموجبه الاعتراف رسميا بتبعية إثيوبيا للإمبراطورية الإيطالية.

الكلمات المفتاحية: إيطاليا – بريطانيا – إثيوبيا – عصبة الأمم.

---

[1]- باحث من خارج الجامعة في التاريخ الحديث والمعاصر.

The Summary:

The political and economic factors that Italy went through in the aftermath of the First World War 1914-1918 succeeded in bringing Benito Mussolini to power in Italy, who sought from his first day to build the Italian Empire, to be on the same footing Equality with both Britain and France, so he sought to assert his control over the colonies in his hand and seek to obtain new colonies, and he saw in Ethiopia, because of its strategic location and natural resources, the perfect choice for him.

He had the opportunity in 1935 to invade Ethiopia, which put him in direct confrontation with London, which saw this invasion as a direct threat to its interests. The Mediterranean, the British escalation did not stop Rome from implementing its plan, which was able to deal with the British pressure and even force the latter to sit at the negotiating table in 1938, taking advantage of the European disintegration and the growing internal and external opposition to the escalatory policy towards Italy, in addition to the growing Italian influence in Yemen. And opposition to British policy in Palestine. All these factors contributed to concluding the agreement in 1938, which was considered a victory for Italy, whereby Ethiopia was recognized as dependent on the Italian Empire.

Keywords: Italy - Britain - Ethiopia - League of Nations.

المقدمة:

يرجِع اهتمام إيطاليا بشرق إفريقيا إلى سبعينيات القرن التاسعَ عشرَ حيث: تمكنت روما، بالتنسيق مع القوى الاستعمارية الأخرى (بريطانيا وفرنسا) من تأسيس عدد من المستعمرات لها هناك وظلت إثيوبيا صوب عينيها، تتطلع إلى الوقت المناسب لاحتلالها. ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، أخذت العديد من العوامل تتشكل لتساعد إيطاليا على تنفيذ مخططها بغزو إثيوبيا عام ١٩٣٥م، وتمثلت هذه العوامل في عقد معاهدة (فرساي) عام ١٩١٩م وعدم حصول روما على الترضية المناسبة لها، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إيطاليا، وما ترتب عليه من تنامي الأفكار الفاشية، ووصول موسوليني إلى الحكم، والذي واكب ضعفاً عسكريًّا واقتصاديًّا في بريطانيا وانشغال فرنسا بمشكلاتها الداخلية.

وبالرغم من كثرة الدراسات التي تتناول الغزو الإيطالي للحبشة، وأحداث الحرب فإنَ ندرة الدراسات التي تتناول المواقف الدولية من الغزو الإيطالي للحبشة هو الذي دفع الباحث أن يقوم بتركيز الضوء على الموقف البريطاني من هذا الغزو، وهو الموقف الذي تميز بازدواجية المعايير، ففي الوقت الذي انتهجت فيه لندن سياسة الترضية تجاه هتلر فإنها لجأت إلى فرض العقوبات والتصعيد العسكري تجاه روما لإجبارها على التراجع عن غزو الحبشة، ومحاولة الوقوف على أسباب التشدد البريطاني في

التعامل مع إيطاليا، وتعامل الدبلوماسية الإيطالية مع ردود الفعل البريطانية وإجبار الأخيرة على الرضوخ لها.

وقد استعان الباحث في هذه الدراسة بعدد من الوثائق البريطانية والإيطالية بالإضافة إلى عدد من المراجع العربية والأجنبية، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

حظي القرن الافريقي باهتمام إيطاليا منذ ظهور هذه الأخيرة كدولة موحدة عام ١٨٧٠م[2] حينها أرسلتَ إيطاليا بعثة استولت على ميناء (عصب) وأوفدت بعض التجار الإيطاليين للإقامة به، وكان على رأسهم الكونت " أنتونيللي" [3](Antonelli). ومنذ ذلك التاريخ، أخذ الاحتلال الإيطالي في التوسُّع تدريجيًّا في القرن الإفريقي مستغلًا في ذلك ضعف الدولة المصرية، وبموافقة بريطانية، فارضًا سيطرته على عدد من الثغور، كان أهمها (مصوع) في عام ١٨٨٥م والتي كانت بمثابة النواة لتأسيس مستعمرة قوية على البحر الأحمر "إرتريا"[٤].

وفي عام ١٨٨٩م عقد الإيطاليون مع منليك(ملك الحبشة) اتفاقية إيتشيلي Uccial، وهي الاتفاقية التي كُتبت من نسختين: نسخة باللغة الإمهرية، ونسخة باللغة الإيطالية اللذينِ يختلفان في المضمون، ففي الوقت الذي يقرُّ فيه النص الإيطالي " بإلزامية " رجوع الامبراطور الإثيوبي إلى الحكومة الإيطالية في تسوية جميع المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية، فإن النسخة الأخرى تنص على حرية الإمبراطور في الاستعانة في سياسته الخارجية بالحكومة الإيطالية[٥] وهو الأمر الذي رفضه إمبراطور الحبشة وأعلن عدم التزامه بالنسخة الإيطالية التي نشرتها إيطاليا وفسرتها على إنها جعلت الحبشة تحت حمايتها[٦]، مما أثار الخلاف بين الدولتين والذي أخذ في التصاعد حتى وقعت حرب بين الطرفين، والتي انتهت بهزيمة ساحقة للقوات الإيطالية في موقعة (عدوة)عام ١٨٩٦م[٧].

دفعت هذه الهزيمة الحكومة الإيطالية إلى إلغاء معاهدة (إيتشيلي) التي كانت سببا في الحرب بين الطرفين وتوقيع اتفاقية سلام في ٢٦ أكتوبر عام ١٨٩٦م والتي عرِفت باسم" اتفاقية أديس أبابا "وبموجبها اعترفت إيطاليا باستقلال إثيوبيا[٨].

---

[2] Marcus Harold, The life and Times of Menelike II, Ethiopia 1844-1913, (Oxford :Clarendon Press, 1975), p.45.

3 عبد الله حسين، المسألة الحبشية (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٢)، ص ٢٩.

٤ محمد لطفي جمعة، بين الأسد الافريقي والنمر الإيطالي، وندسور، مؤسسة هنداوي،٢٠١٧، ص ٨٣.

٥ رياض زاهر، تاريخ اثيوبيا (القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية، ١٩٦٦)، ص ٢٣٩.

٦ عبد الله حسين، مرجع سابق، ص ٣٠.

٧ أكبان ، تاريخ أفريقيا العام " ليبيريا واثيوبيا "، المجلد السابع (بيروت: ١٩٩٠)، ص ٢٧٤.

٨ رياض زاهر، استعمار افريقيا (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥)، ص ٢٤٢.

لم تتوقف الأطماع الإيطالية في إثيوبيا عند عقد اتفاقية أديس أبابا، بل استمرت روما والقوى الاستعمارية الأخرى (بريطانيا – فرنسا) المتنافسة في القرن الإفريقي تتحيَّن الفرصة من أجل الظفر بمناطق نفوذ جديدة والتي جاءتها متمثلة في مرض الإمبراطور" منليك " –توفي عام ١٩٠٧م– حيث تمكنت القوى الثلاث في عام ١٩٠٦م من عقد اتفاقية[٩] ثلاثية[١٠] لتنظيم العلاقة فيما بينها وبين الحبشة (والتي حظيت بموافقة الإمبراطور منليك) متعهدين بالمحافظة على سلامة الحبشة والنظام القائم سياسيًّا وإقليميًّا[١١].

وخلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م–١٩١٨م) تراجع التنافس الاستعماري، وأصبحت ضرورة التصدي لألمانيا وحليفاتها تحتل المركز الأول من اهتمامات وسياسات الدول الأوربية. ومع انتهاء الحرب أخذت تتشكل العديد من العوامل التي دفعت إيطاليا إلى احتلال الحبشة والتي تمثلت في:

– بالرغم من اشتراك إيطاليا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوفاق، فإن هذا لم يعد عليها بالخير الكثير كما كانت تتوقع؛ فأثناء مناقشات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩م طالبت فيه بمستعمرات جديدة كترضية لها عن التضحيات التي قدمتها خلال الحرب، ومن بينها ضم مدينة فيومي[١٢] ذات الموقع الإستراتيجي إلا أن طلبها قوبل بالرفض مما أصاب قيادتها السياسية بخيبة أمل كبيرة[١٣].

– ساهمت الحرب العالمية الأولى في تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في إيطاليا؛ حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية وازدادت الضرائب وارتفعت نسبة البطالة بين الإيطاليين، بالإضافة الى ندرة المواد الأولية وعرقلة التجارة الدولية بسبب نهاية التعاون بين دول الوفاق[١٤].

---

٩ ألغت الحكومة البريطانية ارتباطها بهذه الاتفاقية عام ١٩٢٣م، وظلت الاتفاقية ملزمة لكل من إيطاليا وفرنسا فقط.
عبد الماجد يوسف، الغزو الإيطالي للحبشة والصراع الأوربي في فترة ما بين الحربين، مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم، العدد ٢٠ (ديسمبر ٢٠٠٢)، ص١٠٤.

١٠ نصت هذه الاتفاقية على الحفاظ على السيادة الإثيوبية، وضرورة التعاون معها من أجل حماية المصالح البريطانية في مصر، والإيطالية في الصومال وإرتريا وفرنسا في مناطق نفوذها. رياض زاهر: تاريخ اثيوبيا، ١٩٦٦، ص٢١١.

١١ عبد الله حسين، ص ٤٤.

١٢ مدينة فيومي: هي أكبر مدينة في كرواتيا ويعد ميناء فيومي هو الميناء الرئيسي لكرواتيا وتطل على مدخل بحر الادرياتيك.
عبد الماجد يوسف: مرجع سابق، ص ١٩.

١٣ وهيب أبو فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة، ط٢، ج٥، (دار نوبليس، ٢٠٠٥)، ص ١٢٨.

١٤ نفسه، ص ١٢٩. وهيب أبو فاضل، المرجع السابق، ص ١٢٩.

– مهدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية[١٥] والسياسية السيئة الطريق أمام ظهور وانتشار الأفكار الفاشية[١٦] في المجتمع الإيطالي على يد " بينتو موسوليني " Benito Mussolini والذي أصبح في نوفمبر من عام ١٩٢٢م رئيس وزراء إيطاليا[١٧].

ومن الجدير بالذكر هنا أنه في الوقت الذي أشار فيه عدد من المؤرخين إلى بدء تفكير موسوليني في غزو الحبشة يرجع إلى عام ١٩٣٣م مع صعود هتلر للحكم في ألمانيا وبداية وضوح نواياه التوسُّعية، فإن الباحث يرى خلاف هذا؛ حيث إن " موسوليني " منذ العام الأول له في رئاسة الوزراء أخذ يعمل جاهدا لتعبيد الطريق للسيطرة على الحبشة سواء لوجستيا أو عسكريا، مستغلا في ذلك الأوضاع الدولية الجديدة والمتمثلة في ضعف بريطانيا اقتصاديا وعسكريا وانشغال فرنسا في مشكلاتها الداخلية.

فكرة غزو الحبشة موجودة ولكن موسوليني استغل مجئ هتلر للحكم في يناير ١٩٣٣ للبدء في التنفيذ الفعلى لأفكاره على أرض الواقع، حيث وجد أن الظروف الدولية ستساعده في تنفيذ مخططه

فشرعت حكومة موسوليني منذ عام ١٩٢٣م بإعادة عملية التنظيم الإداري في المناطق الخاضعة لها في القرن الإفريقي، كما تمكنت من تعبيد طريق للسيارات يربط ميناء (عصب) بالحدود الحبشية حتى تتمكن فيما بعد من نقل المواد الأولية اللازمة للصناعة الإيطالية أو تصريف الفائض منها[١٨]. كما نجحت حكومة "موسوليني" في إبرام اتفاق مع الحكومة البريطانية في ديسمبر من عام ١٩٢٥م، والذي يقضي بأن تقوم الحكومة البريطانية بمساعدة إيطاليا بإنشاء خط سكك حديدية يمتد من إرتريا إلى الصومال الإيطالي[١٩].

وتم تدريب المواطنين للخدمة العسكرية، وفي سبتمبر عام ١٩٣٢م تم تعيين الجنرال "إيميليو دي بونو" (Emilio De Bono) وزيرا للمستعمرات الذي شرع في دراسة إمكانية استخدام إرتريا قاعدةً للعمليات ضد إثيوبيا، ومنذ منتصف عام ١٩٣٤م، بدأت إيطاليا إعداد الخطط اللازمة لغزو

---

[١٥] فشلت الحكومات الإيطالية المتتالية في الحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، مما ترتب عليه إهمال المناطق الأكثر إنتاجية في الزراعة وتقلصت التجارة وأثبتت البطالة أنها غير قابلة للعلاج، وانخفضت القيمة الحقيقية للأجور بشكل كبير، في حين أن الحكومة، حتى بعد الإصلاحات المؤسسية لدولة الشركات، لم تكن قادرة على تحقيق إصلاح اقتصادي واجتماعي حقيقي. في الوقت نفسه، وجدت المناشدات المستمرة للفضائل العسكرية للشعب الإيطالي آذانًا أكثر تقبلاً، لا سيما بين أشد مؤيدي النظام تعصباً: العقيدة الرسمية للفاشية التي بموجبها "الحرب فقط هي التي تحتفظ بكل الطاقات البشرية في مكانها"

B. Mussolini, la dottrina del fascismo, Enciclopedia italiana di Scienze,(Milano: lettere ed Arti, 1932), pp 846- 851.

[١٦] الفاشية: هي مجموعة من الأفكار التي تنادي بالتفوق العرقي والتوسع الاستعماري وإعادة امجاد الإمبراطورية الرومانية.
بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتور والديموقراطية، ترجمة: احمد محمود (مترجم)، ط١(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨)،ص٥٩٥.

[١٧] عبد الفتاح حسن أبو علية وإسماعيل احمد وياغي ، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (الرياض: دار المريخ، ١٩٧٩)، ص ٤٦٥.

[18] Andry Davy, Ethiopie d'hier et d'aujourd'hui, 6 édition, (Paris: le livre africain, 1970), p 106.

[19] Andry Davy, p122.

إثيوبيا والتي انقسمت إلى مرحلتين، الأولى: تتعلق بتعزيز الإمكانات العسكرية في إرتريا مع تبني موقف غير استفزازي تجاه أديس أبابا وكل من فرنسا وبريطانيا العظمى. والثانية تتعلق بدراسة أفضل السُّبل لحث إثيوبيا على اتخاذ إجراءات ضد إرتريا لتزويد إيطاليا بذريعة الحرب[٢٠].

بريطانيا وحادثة (وال وال) ٥ ديسمبر عام ١٩٣٤م:

شرع الممثل البريطاني في أديس أبابا في أوائل عام ١٩٣٤م بإجراء محادثات شخصية مع الإمبراطور الإثيوبي والتي دارت فحواها حول أن تتنازل بريطانيا لإثيوبيا عن ميناء زيلا زيلع (Zeila) والممر الذي يربط بين الميناء والمناطق النائية الحبشية مقابل أن يتنازل الإمبراطور الإثيوبي للصومال البريطانية عن منطقة احتضنت مستودعات المياه الجوفية في(وال وال وأوردير) ,Ual Ual) (Uardair في أوجادين (Ogaden)، لتصحيح الحدود مع كينيا والسودان، والتوقيع على معاهدة صداقة تنص على الحماية الكافية للأشخاص والممتلكات والتجارة للمواطنين البريطانيين[٢١] . وكانت المعضلة هنا أن هذه المنطقة كانت تخضع للاحتلال الإيطالي منذ عام ١٩٣٠م وقامت هذه الأخيرة بوضع حامية تابعة لها في تلك المنطقة[22] .

بعد الضغط البريطاني المستمر، قرر الإمبراطور الإثيوبي في صيف عام ١٩٣٤م أن يتم إرسال لجنة مشتركة إثيوبية-بريطانية إلى منطقة أوجادين برفقة قوة إثيوبية من (٦٠٠) جندي إثيوبي، بهدف حل مسألة الحيازة لصالح الحبشة وتسهيل نقل الإقليم إلى بريطانيا العظمى[٢٣]. وما إن وصلت هذه اللجنة في ٥ ديسمبر ١٩٣٤م إلى (وال وال) حتى وقعت مواجهات بين الإثيوبيين والإيطاليين، مما أدى إلى وقوع عدد من الضحايا في صفوف الجنود الإيطاليين[٢٤]، ووضع الإمبراطور الإثيوبي في موقف صعب خاصةً مع انسحاب أعضاء اللجنة البريطانيين وترك الإثيوبيين وحدهم في مواجهة الإيطاليين وأبلغت لندن رسميًّا الحكومةَ الإثيوبية " أنها لا يمكن تقديم أي اقتراح...حتى يمكن اتخاذ قرار بالسياسة العامة هنا-أي لندن- " وأن الأمر متروك لإيطاليا والحبشة لحل هذه المسألة[٢٥].

[20] Emilio De Bono, La preparazione e Le prima operazioni, (Roma: Istituto Nazionale Fascista di cultura, 1937), p.p 5.8.

[21] Foreign Office, J 2190/2082/1, 18 September 1934.

[22] Op.Cit, 371, J 6295/1/ 1, 23 November 1934.

[23] Ibid .

[24] , A.H.M Jonas, histoire de L' Abyssinie des origines a nos jours, (Paris: 1935), p. 236.

[25] F.O, 371, J 6296/1/ 1,18 December 1934.

ويبدو أن بريطانيا أرادت من الضغط على إثيوبيا لتشكيل هذه اللجنة والدفع بها إلى منطقة النفوذ الإيطالي إلى إشعال الموقف ليطرح فيما بعد في عصبة الأمم، خاصة أنها كانت تدرك مسبقا أن تقسيم مناطق النفوذ في شرق إفريقيا قد تم بناء على اتفاقيات بين الدول الاستعمارية الثلاثة (بريطانيا – إيطاليا – فرنسا) ولتغيير هذا الواقع كان يجب إثارته وطرحه من قبل أديس أبابا (وبتشجيع من لندن) في عصبة الأمم لاتخاذ قرار دولي تجاهه. وما يؤيد هذا الطرح هو الانسحاب الفوري للندن من هذه الأزمة عقب حدوث اشتباكات بين الإثيوبيين والإيطاليين، وحثها للإمبراطور الإثيوبي على التفاوض مع روما لحل الأزمة، وهو الأمر الذي رفضته هذه الأخيرة فقام الإمبراطور في ١٤ ديسمبر عام ١٩٣٤م وبإيعاز من بريطانيا بطرح أزمة الحدود على عصبة الأمم للتحكيم، إلا أن هذا المطلب الإثيوبي قُوبل بالرفض من جانب الحكومة الإيطالية في البداية بدعوى أن هذا النزاع لا يدخل من ضمن صلاحيات العصبة[٢٦]، إلا أنها ما لبثت أن تراجعت عن موقفها، ووافقت على المطلب الإثيوبي كما طالبت كلٌّ من لندن وباريس بالتدخل لحل الازمة، ومع ذلك، فإن النوايا الحسنة التي أبدتها إيطاليا في نهاية ديسمبر كان تكتيكا لكسب المزيد من الوقت حتي يتم اجتذاب كل من فرنسا وبريطانيا إلى صفها واستكمال جاهزية الجيش. تم التأكيد على قرار موسوليني باستخدام القوة في الحبشة في مذكرة سرية مؤرخة ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٤م جاء فيها:" بعد أن قررت هذه الحرب، لا يمكن أن يكون الهدف إلا تدمير القوات المسلحة الحبشية والاستيلاء الكامل على إثيوبيا...لا تستطيع الإمبراطورية أن تفعل غير ذلك"[٢٧].

وفي الوقت الذي نجح فيه موسوليني في التوصل الى اتفاق مع فرنسا في ٧ يناير عام ١٩٣٥م بشأن تسوية المشاكل العالقة بين الدولتين[٢٨] والذي بموجبه حصلت إيطاليا على موافقة ضمنية بإطلاق يدها في إثيوبيا[٢٩] . كان هناك تنافس شديد بين كل من أديس أبابا وروما على اجتذاب بريطانيا إلى صفها؛ ففي الوقت الذي دعت فيه الحكومة الإيطالية نظيرتها البريطانية إلى تبادل وجهات النظر حول المصالح المتبادلة في إثيوبيا والتوصل الى اتفاق مماثل للاتفاق الإيطالي – الفرنسي [٣٠]، أعلن الإمبراطور الإثيوبي أن بريطانيا يمكنها الحصول الآن على ما طلبته في أوجادين مقابل بيع زيلا زيلع. وهو ما رفضته لندن، فتقدمت أديس أبابا باقتراح آخر يطالب بالتفاوض من أجل تسوية شاملة لوضعية اوجادين[٣١]. إلا أن وزير الخارجية البريطاني أبلغ إثيوبيا في ٢٢ يناير عام ١٩٣٥م " أن

---

[26] A.H.M Jonas, p 236.

[27] I documenti diplomatici italiana, Vol. XVI, No.358, 30 dicembre 1934, p.p 367. 368.

[٢٨] اشتملت الاتفاقية التي عقدت بين كل من إيطاليا وفرنسا: - ١- تتنازل فرنسا للحكومة الإيطالية عن ٢٥٠٠ سهم من أسهمها فيد سكة حديد اديس ابابا -٢- معالجة وضع الأقليات الإيطالية في تونس-٣- تنظيم المصالح الإيطالية -الفرنسية في افريقيا.
للمزيد حول هذه الاتفاقية انظر:
Op. Cit, 1922-1935, Vol. XVI, No. 403, 7 gennaio 1935, pp 420-427.

[٢٩] ب.ج ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، خضر خضر(مترجم)، ط١ (لبنان) ، ص ٢٧٢. هذا التوثيق خطأ

[30] F.O, 371, J 609/97/1 ,28 January 1935.

[31] Op.Cit, 371, J 223/52/1, 18 January 1935.

الوضع الحالي ينصح بعدم البحث عن حل شامل- حتى على المستوى غير الرسمي- ينطوي على تعديلات إقليمية[٣٢]".

لجأت لندن إلى المراوغة فيما يخص الاقتراح الذي تقدمت به إيطاليا فيما يخص تبادل وجهات النظر حول إثيوبيا، واكتفت فقط بإعطاء وعد بدراسة هذا الاقتراح بعناية، دون أن تطلب من إثيوبيا سحب شكواها من عصبة الأمم أو التراجع عن طلب التحكيم، أو التخفيف من حدة الهجوم على الدولة الإيطالية في الصحافة البريطانية، ما شجع موسوليني الى إرسال ١٠ الاف جندي الى شرق افريقيا والإعداد لخطة الحرب على إثيوبيا وكتب الى الجنرال " دي بونو" في ٢٦ فبراير عام ١٩٣٥ :"إذا لم يكن الامبراطور ينوى مهاجمتنا، نحن من يجب أن نأخذ زمام المبادرة[٣٣]".

لقد ساهم تسارع الأحداث وانسحاب ألمانيا في ١٦ مارس عام ١٩٣٥م من محادثات نزع السلاح في أوروبا إلى إبعاد الأنظار بشكل مؤقت عن الخلاف الإيطالي-الإثيوبي، وجاء مؤتمر(إستريسا) ١١ ابريل عام ١٩٣٥م ليتجدد النقاش من جديد بين الطرفين الإيطالي والبريطاني على هامش هذا المؤتمر حول إثيوبيا، حيث أثار طومسون(الخبير البريطاني للشئون الإفريقية) مخاطر السياسة التوسعية الإيطالية في إفريقيا، وهو ما دفع جوارناشيلي (Guarnaschelli) – المندوب الإيطالي في المؤتمر- للقول: إنَّ إيطاليا لم تحظَ بالتعويض الكافي نظير مشاركتها في الحرب العالمية الأولى، وإن الصعوبات التي يواجهها الموقف الاستعماري الإيطالي في إثيوبيا يرجع إلى السياسة البريطانية التي حرمت ايطاليا من ثمار الانتصار على ألمانيا عام ١٩١٨م. ردًّا على ذلك أكّد طومسون "أن بريطانيا لن تقوم بأي شكل من الأشكال بدعم إيطاليا في تحقيق أهدافها في إثيوبيا[٣٤]".

أمام الرفض البريطاني سارع موسوليني إلى تسريع عمليات الاستعداد للحرب في إثيوبيا، ممَّا وضع الحكومة البريطانية في حيرة، ويتّضح ذلك من مذكرة جون سايمون(وزير الخارجية البريطاني)التي وزّعت على مجلس الوزراء في ١٥ مايو عام ١٩٣٥م والتي جاء فيها:" لدينا الآن أوضح مؤشر من الحكومة الإيطالية، أنها تفكر في عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الحبشة بمجرد أن تسمح الظروف المناخية وإجراء الاستعدادات الإيطالية. ... ومن المحتمل أن يتم التقدم في أكتوبر"، ثم أضاف " إذا كنا سندعم تطبيقا ملموسا لمبادئ العصبة ضد إيطاليا فان هذا يهدد إلى حد كبير

[32] Ibid, 22 January, 1935.
[33] De bono, p 81.
[34] F.O, 371/,J 1490/1/1,12 April 1935.

العلاقات الأنجلو-إيطالية، ومن ناحية أخرى إذا سمحت المملكةُ المتحدة بإساءة استخدام آلية العصبة فإن حكومة صاحبة الجلالة ستُعرِض نفسها لانتقادات خطيرة[٣٥]".

اقترح سايمون على مجلس الوزراء أن توصي بريطانيا وفرنسا الحبشةَ "باتّباع سياسة أكثر ملاءمةً للظروف الموجودة آنذاك من خلال الاعتراف بتطلع إيطاليا إلى المشاركة بنشاط أكبر في زيادة التجارة بين إثيوبيا والعالم الخارجي والمساعدة في تنمية الموارد الاقتصادية للبلاد[٣٦]. وهو الاقتراح الذي تقدم به دروموند (Drummond) (السفير البريطاني في روما) لموسوليني في مايو عام ١٩٣٥م مؤكدا أن الدافع وراء هذا الاقتراح ليس تأمين المصالح البريطانية في الحبشة، بل هو الحفاظ على هيبة العصبة والسلام. إلا أن موسوليني رفض المقترح البريطاني مؤكدا أنه لا سبيل آخر لتحقيق أهدافه في إثيوبيا وطالب لندن أن تقدم النصح للإمبراطور الإثيوبي بالانصياع للمطالب الإيطالية[٣٧].

ويرجع هذا الرفض الإيطالي إلى عدم مصداقية مواقفها وازدواجية المعايير التي تعاملت بها بريطانيا مع الأزمات الأوربية؛ ففي الوقت الذي كانت تطالب فيه لندن بالحفاظ على هيبة عصبة الأمم، بعدم الاعتداء على دولة عضو في العصبة، والانصياع للالتزامات الدولية نجد أنها التزمت الصمت حيال انسحاب المانيا من مؤتمر نزع السلاح[٣٨] في ١٤ أكتوبر عام ١٩٣٣م، بل وأعلنت لندن رفضها في ١٨ إبريل عام ١٩٣٥م مقترحا فرنسيًّا بفرض عقوبات على هتلر عندما أعلن عن إعادة تسليح ألمانيا ضاربا بمقررات مؤتمر فرساي عرضَ الحائط[٣٩] .

اتخذت لندن موقفا أكثر تشددا مع إيطاليا، إذ أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلي (انتوني إيدن)Anthony Eden – وزير الدولة لشئون عصبة الأمم – بمعارضة كل المحاولات الإيطالية فيما يخص إثيوبيا في عصبة الامم، وفي ١٩ مايو اجتمع ممثلو السلطات المعنية لمناقشة مسألة التحكيم في أزمة (وال وال) والذي أجَّلته إيطاليا العديد من المرات[٤٠]. وفي ٢٥ مايو عام ١٩٣٥م اتخذت عصبة الأمم قرارين، الأول: يقضي بتشكيل لجنة تحكيم إيطالية-إثيوبية، ثانيا: إنه إذا لم يتم التوصل إلى حل عن طريق التحكيم في خلال ثلاثة أشهر يختص مجلس العصبة بحل النزاع. كان هذا الحل الوسط مقبولاً لموسوليني لأنه استوفى الحد الأدنى من طلبه بأن لا تتعامل عصبة الأمم

---

[35] Op.Cit, 371, J 1850/1/1, 21 May 1935.

[36] Ibid.

[37] Ibid, 371, J 2016/1/1, 21 May, 1935.

[٣٨] شكلت لجنة خاصة تابعة لمجلس الوزراء البريطاني برئاسة " ماكدونالد" عرفت باسم لجنة (إعادة التسلح الألماني) وهي اللجنة التي رفعت تقريرها الى مجلس الوزراء وكانت تنادي فيه بضرورة قبول إعادة التسلح الألماني كحقيقة غير قابلة للتغيير.
The National Archives, CAB / 27/572, 29th Nov, 1934.

[39] Foreign Relations of the United States, 1935, Document 199, VOLUME I, April 18, p 255.

[40] De Bono, pp 109-110.

مباشرة مع الأمر، ومن ناحية أخرى، استوفت الطلب البريطاني بتأكيد اختصاص العصبة بالنظر في النزاع الإيطالي – الحبشي[٤١].

وبالرغم من قرار عصبة الأمم فإن بريطانيا سعت بالطرق الدبلوماسية الي إيجاد صيغة ديبلوماسية لحل المسألة الإثيوبية؛ حيث أوفدت لندن في ٢٣ يونيو عام ١٩٣٥م " انتوني ايدن" إلى روما بمشروع خطة جديد يرمي إلى منح إيطاليا امتيازات اقتصادية كبيرة في الحبشة مقابل أن تتنازل بريطانيا للحبشة عن ميناء (زيلع) وهو الأمر الذي رفضه موسوليني إذ رأى أن منح ميناء (زيلع) للحبشة سوف يجعل منها قوة بحرية، كما أنه سيوجه ضربة قاسية للإيطاليين الذين سيحصلون على امتيازات من خلال وسيط (بريطانيا) مما سيظهر أديس أبابا بمظهر المنتصر وهو ما رفضه موسوليني، وبعد مباحثات طويلة بين الطرفين اقترح موسوليني أن تحصل إيطاليا على انتداب على إثيوبيا مماثل لذلك الذي تتمتع به بريطانيا في مصر[٤٢].

وتكشف لنا الوثائق الإيطالية أن هذه الخطة التي تقدم بها (إيدن) ومن ورائه الحكومة البريطانية، قد تقدما بها سرًّا إلى روما دون مناقشتها في البرلمان والحصول على الموافقة عليها قبل التقدم بها. ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تأمل من وراء هذا التوصل الى اتفاق مبدئي مع روما يحقق لها بعض النصر يُمكّنها من تقليل حدة المعارضة المتزايدة لها في البرلمان وتستطيع من خلالها وقف عجلة الطموح الإيَطالي وفي نفس الوقت الحفاظَ على مصالحها المائية في حوض النيل كما أنها رأت أن التنازل عن ميناء (زيلع) للحبشة هو تنازل صوريٌّ يصب في مصلحتها، إذا ما أخذنا في الاعتبار ميل إمبراطور الحبشة للبريطانيين ودعمهم القوي والمباشر له. وما إن تسربت أخبار هذه الصفقة حتى لاقت انتقادا ومعارضة شديدة من مجلس العموم لفكرة أن الحكومة عرضت التنازل عن الأراضي الاستعمارية البريطانية للحبشة من أجل إرضائها في مقابل أن تمنح الأخيرة بعض الامتيازات التجارية لروما[٤٣].

بريطانيا والعقوبات على إيطاليا:

تزامنت المفاوضات البريطانية مع روما مع تغييرات سياسية هامة في لندن، والتي تمثلت في تولى ستانلي بلدوين Stanli Baldwin، رئاسة الحكومة الجديدة في يونيو ١٩٣٥م، والذي كان

41 Frank Marzari , Rivista di Studi Politici Internazionali, luglio-settembre, Vol. 39, No. 3, (1972), p 415.
42 F.O, 371, J 2205/1/1, 1° June, 1935
43 I documenti diplomatici Italiana, Vol. I, No.473, 2 luglio 1935, p 492

أكثر صلابة في التعامل مع الأزمة الحبشية، فتقدمت روما للحكومة البريطانية الجديدة بعدة مقترحات من أجل تحقيق اتفاق حول إثيوبيا تمثلت في:

١- تقوم إيطاليا بتصحيح حدودها بما يمنحها التواصل بين مستعمراتها في شرق إفريقيا.
٢- ستكون إيطاليا مسئولةً عن نزع سلاح إثيوبيا.
٣- ستتولى إيطاليا مسئولية الرقابة على الحبشة بما في ذلك التمثيل في عصبة الأمم.
٤- سيتم إبرام اتفاقيات بين إيطاليا وبريطانيا لحماية المصالح البريطانية[٤٤].

رفضت لندن المقترحات الإيطالية ورأى بلدوين أنه على بريطانيا السعي بكامل قوتها لتسوية الأزمة الحبشية، وإقناع باريس بضرورة الوقوف إلى جانبه عند مناقشة القضية في عصبة الأمم، موضحا لها أن الآثار السلبية في حالة فوز إيطاليا في الاستيلاء على الحبشة سوف تمتد إليها خاصة وأن سياسات إيطاليا الانتهازية لا يمكن التنبؤ بها، كما أن آثار هزيمة إيطاليا على يد دولة إفريقية سيكون له عواقب وخيمة وتداعيات على المستعمرات الفرنسية والإنجليزية المجاورة.

بلغت المعارضة البريطانية للسياسة الإيطالية قمتها خلال شهري سبتمبر وأكتوبر من عام ١٩٣٥م، وذلك بعد أن رفض موسوليني كافة المقترحات البريطانية لتسوية الأزمة الإثيوبية سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى عصبة الأمم، وبدأ في حشد قواته في إريتريا[٤٥]. أعلن وزير الخارجية البريطاني صمويل هور Samuel Hoare التزام بلاده بالدفاع عن مصالح الأمن الجماعي، وبدأ مجلس الوزراء في مناقشة إمكانية فرض حصار بحري على إيطاليا عن طريق إغلاق قناة السويس ومنع السفن الإيطالية من الوصول الى موانئها في شرق إفريقيا، إلا أنها ما لبثت أن تراجعت عن هذا القرار لما واجهه من معارضة شديدة من فرنسا وفي الداخل البريطاني لما قد يؤديه من صدام عسكري مباشر مع روما إلى جانب أنه يتعارض مع بنود اتفاقية عام ١٨٨٨م. لذا اتجه مجلس الوزراء إلى مناقشة فرض عقوبات على روما[٤٦].

في هذه الأثناء تمكّن (هور) من إقناع وزير الخارجية الفرنسي (لافال) من تقديم مبادرة إلى عصبة الأمم تقضي بتشكيل لجنة من أعضاء عصبة الأمم للنظر في النزاع الإيطالي-الإثيوبي، وهو الاقتراح الذي لاقى ترحيبا من الأعضاء وتألّفت لجنة خماسية من(بريطانيا – فرنسا – بولندا – إسبانيا – تركيا) لإيجاد حل وسط لإنهاء هذه الازمة، وتقدمت اللجنة في ١٨ سبتمبر١٩٣٥م بعدد من المقترحات[٤٧] التي لم تلق قَبولا لدى موسوليني الذي رأى في المساعي البريطانية ورغبة الأخيرة في

---

[44] Op.Cit. Vol. I,No.481, 4 luglio 1935, p 502.
[45] André Cubzac, Samuel Hoare: Nuef années de crise tar d' Anglais, (Paris, le livre contemporain, 1957), p 129
[46] F.O, 371, J 4223/1/1, 30 August 1935.
[٤٧] محمد لطفي جمعة، مرجع سابق، ص ٥

تدويل القضية دليلاً على عدم وجود نية حقيقية لديها لإيجاد حل مرضي له، وهو ما شجعه على رفض مقترحات لجنة الخمسة وإعطاء أوامره لقواته بغزو إثيوبيا في ٣ أكتوبر عام ١٩٣٥م.

وضع الغزو الإيطالي لإثيوبيا بريطانيا أمام أمر واقع، ما دفع هذه الأخيرة إلى حشد كافة قواها لمنع موسوليني من إكمال مخططه؛ وسعيا إلى تحقيق ذلك، طرحت في عصبة الامم فكرة فرض العقوبات[٤٨] على إيطاليا، ونشطت الدبلوماسية البريطانية منذ اليوم الأول للغزو الإيطالي لإثيوبيا لحشد الأصوات اللازمة في عصبة الأمم لإقرار العقوبات، والتي كانت وفْقا للمقترح الأول للندن عقوباتٍ اقتصادية وعسكرية، وهو الأمر الذي رفضه عدد كبير من أعضاء العصبة وعلى رأسهم فرنسا الحليف الرئيس للندن، التي أكدت على لسان رئيس وزرائها لافال معارضةَ بلاده لأي عقوبات عسكرية على إيطاليا[٤٩]. منعا لاشتعال الحرب في أوروبا في حين أنها ستؤيد العقوبات الاقتصادية المتدرجة بما يسمح لها بالتوفيق بين التزاماتها السياسية والاقتصادية[٥٠].

ومن المهم هنا الإشارة إلى الدور الذي لعبته فرنسا من أجل احتواء الموقف المحتدم بين كل من روما ولندن؛ حيث تمكن رئيس الوزراء الفرنسي من إقناع وزير الخارجية البريطاني هور بطرح مبادرة جديدة عرِفت باسم " خطة هور–لافال" لحل النزاع في اثيوبيا أخذة في الاعتبار الإنجازات العسكرية للجيش الإيطالي، وتضمنت هذه الخطة السماح لإيطاليا بتطوير وممارسة نفوذ اقتصادي واسع على منطقة كبيرة من جنوب اثيوبيا، وفي المقابل يحصل الطرف الاثيوبي على ممر الى البحر يمر عبر ارتيريا ويصل الى ميناء عصب[٥١] الا أن هذا المشروع أحبط بسبب الرفض الإيطالي له بالإضافة الى موجة الاحتجاجات الشديدة التي أعقبت تسريبه الى الراي العام في كل من بريطانيا وفرنسا مما دفع هور الى تقديم استقالته ، وأعلن بالدوين في ١٩ ديسمبر عام ١٩٣٥" أن الخطة ماتت وبشكل مطلق[٥٢].

نجحت بريطانيا في حشد العديد من الأصوات التي مكنتها في ٧ نوفمبر عام ١٩٣٥م من استصدار قرار من مجلس العصبة بفرض عقوبات اقتصادية على إيطاليا والتي تقرر دخولها حيز

---

[٤٨] بدأت فكرة العقوبات الاقتصادية والعسكرية تتداول في الأوساط السياسية البريطانية لأول مرة مع تولى بلدوين رئاسة الحكومة البريطانية. توثيق هذا أين

I documenti diplomatici italiana, Vol. I, No. 493, 5 luglio 1935, p 517.

[49] Op.Cit, Vol. II, No. 292, 8 ottobre 1935, p 277.

[50] Ibid, Vol. II, No.252, 5 ottobre 1935, p 236.

[51] I documenti diplomatici italiana, Vol. II, No. 880,19 dicembre 1935, p 868.

[52] Op.Cit, Vol. II, No. 890, 20 dicembre 1935, p 874.

التنفيذ في ١٨ نوفمبر ١٩٣٥م. وهو ما دفع إيطاليا[٥٣] إلي تسريع وتيرة الحرب في إثيوبيا من أجل إحكام السيطرة على البلاد في أقرب وقت ممكن[٥٤].

على الرغم من إدراج البترول والفحم على قائمة السلع المحظور بيعها إلى إيطاليا، فإن تأثير هذه العقوبات كان ضعيفًا ولم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوَّة منها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل.

أولا: إن العقوبات الاقتصادية التي فُرِضت على إيطاليا دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر عام ١٩٣٥م وانتهت في يونيو عام ١٩٣٦م، أي بعد أكثر من شهر تقريبا من الغزو الإيطالي للأراضي الإثيوبية، وانتهى مع سقوط أديس أبابا في يد القوات الإيطالية وإعلان موسوليني ضم إثيوبيا وإنشاء الإمبراطورية الايطالية؛ حيث إنها استمرت فقط لمدة ثماني أشهر مما لم يجعل لها أيَّ تأثير على الوضع الاقتصادي، فبالرغم من انخفاض مستوي المعيشة، فإنه لم ينخفض إلى المستوى الذي يجبر القيادة الفاشية على التراجع عن الاستمرار في الحرب.

ثانيا: عدم التزام عدد من الدول بقرار حظر الفحم والنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، أما فيما يخص الولايات المتحدة فبالرغم من المحاولات العديدة للندن لإقناعها بتطبيق الحظر الاقتصادي على إيطاليا فإن محاولاتها هذه باءت بالفشل؛ نتيجةً للقانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي في أغسطس من عام ١٩٣٥م، والذي حدَّ بشكل كبير حريةَ عمل السلطة التنفيذية، والتي تُرِكت مع حرية اتخاذ القرار بشأن قائمة السلع التي يمكن أن تخضع للحظر لكل من البلدين المتحاربين. الأمر الذي دفع لجنةَ الخبراء المكلفة بتطبيق العقوبات إلى حذف البترول من قائمة السلع المحظورة، مما ساهم في استمرار تدفق النفط إلى روما[٥٥].

أما فيما يخص ألمانيا، ونتيجة لعلاقات الصداقة التي تجمع بين كل من موسوليني وهتلر، فقد عمل هذا الأخير على كسر طوق الحظر الاقتصادي المفروض على إيطاليا، حيث: أعلن عن إرسال لجنة لتنسيق مشتريات السلع التي تحتاجها روما وعقد الاتفاقيات الضرورية مع كل من الهيئات العامة والشركات الخاصة، وهو ما ساهم في تدفق الفحم والسلع الأخرى إلى الأسواق الإيطالية[٥٦].

---

٥٣ قامت الحكومة الإيطالية كرد فعل على نجاح بريطانيا في تطبيق العقوبات عليها بالعمل على توطيد علاقاتها مع الامام يحي محمد المتوكل في شمال اليمن والمعروف بعدائه للإنجليز، عن طريق زيادة التمثيل السياسي هناك وتطوير العلاقات التجارية معه وخدمة الملاحة في البحر الأحمر الى جانب تطوير القطاع الصحي وامداده بالمعدات المطلوبة لاستغلال ثروات البلاد. أنظر:

I documenti diplomatici italiana, Vol. II, No. 576, 7 novembre 1935, p. 555.

[54] Luigi Villari, Storia diplomatica del conflitto italo-etiopico, (Bologna: Zanichelli, 1943), p 151.

[55] Andry Davy, p.p 134.136.

[56] I documenti diplomatici Italiana, Vol. II, No. 608, 11novembre 1935, p 588.

ثالثا: تمكنت روما من تشكيل روابط تجارية جديدة مع عدد من دول أمريكا الجنوبية التي رفضت تطبيق العقوبات[٥٧].

رابعا: ولعلَّ من أهم العوامل التي قوَّضت مصداقية هذه العقوبات هو ازدواجية معايير السياسة البريطانية والذى تتمثل بوضوح في حادثة احتلال ألمانيا النازية لمنطقة الراينلاند الراين في ٧ مارس عام ١٩٣٦م والذي تجاوزته بريطانيا دون إثارته في مجلس العصبة، وهو ما شجع بعض أعضائها وعلى رأسهم المندوب السوفيتي "ليتفينوف " على التصريح في جلسة ٢٣ مارس عام ١٩٣٦م بضرورة مراجعة العقوبات المفروضة على إيطاليا " حيث إنه لا يجوز التمييز بين فعل الانتهاك الذي ارتكبته إيطاليا وذلك الذي ارتكبته ألمانيا، وأكد على ضرورة عودة المفاوضات المباشرة بين كل من روما وأديس ابابا[٥٨]، وهو ما بررته لندن بسبب قسوة تعامل القوات الإيطالية واستخدام الغازات الخانقة ضد المدنيين في إثيوبيا كما طالبت أعضاء اتفاقية لوكارنو باستبعاد إيطاليا من المفاوضات الخاصة بحل قضية الراين، بذريعة أنه لا يمكن استدعاء المعتدي لممارسة حقوقه كقوة ضامنة للأمن في أوروبا[٥٩].

وصلت العلاقات الإيطالية الإنجليزية إلى الذروة عندما أعلن إيدن في عصبة الأمم عن رغبة لندن في تشديد العقوبات الاقتصادية على إيطاليا وفرض عقوبات عسكرية عليها، وهو ما دفع إيطاليا إلى الإعلان صراحةً أنه إذا ما حاولت الحكومة البريطانية إيقاف انتصار إيطاليا في إثيوبيا فإنها ستعد ذلك بمثابة إعلان حرب عليها[٦٠] .

لقد أثارت سياسة حكومة بلدوين التصعيدية ضد إيطاليا الرأي العام الداخلي، وأشعلت المعارضة ضدها، سواء في مجلس العموم البريطاني أو في الشارع البريطاني مطالبين الحكومة بالتراجع عن هذه السياسة التي لا يستطيع أحد التكهن بعواقبها. مما دفع العديد من الدول وفي مقدمتها فرنسا إلى التوسط من أجل تسوية المسألة الإثيوبية وهنا اشترطت روما ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين كل من روما وأديس أبابا، على أن تجري هذه المفاوضات بعيدا عن عصبة الأمم[٦١]. وهو ما

[57] Cristiano Andrea Ristuccia, The 1935 Sanctions against Italy: Would coal and oil have made a difference?, European Review of Economic History, Vol. 4, No.1(2000), p100.
[58] I documenti diplomatici Italiana, Vol. III, No. 520, 24 marzo 1936, p 586.
[59] I documenti diplomatici Italiana, Vol. III, No. 553, 1 aprile 1936, p 618.
[60] Op.Cit, Vol. III, No. 663, 14 aprile 1936, p.p 713.715.
[61] Ibid, Vol. III, No.666,15 aprile 1936, p717.

رفضته بريطانيا مؤكدةً أنه يمكن قبول هذا الشرط فقط إذا ما تم وقف فوري للعمليات العسكرية في إثيوبيا[٦٢].

حقيقة ان الحكومة الإيطالية لم تكن جادّةً في هذا الطرح، حيث كانت تدرك مسبقا رفض لندن لهذا المقترح لما فيه من إضعاف لهيبتها وهدفت من وراء هذه الخطوة كسب الوقت حتى تتمكن من دخول أديس أبابا، ووضع الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع والتي سيصبح أمامها خياران لا ثالثَ لهما، إما الاستسلام للأمر، أو تشديد العقوبات على إيطاليا والدخول في صدام مباشر مَعها. وهو ما كان صعبا حدوثُه لضعف غالبية الدول الأوربية ومعارضة فرنسا الشديدة لعسكرة الأزمة الإثيوبية. هذا بالإضافة لما تمثله هذه الخطوة من تهديد للمصالح البريطانية في مصر وفي خليج عدن إلى جانب تهديد طرق الملاحة من الهند وإليها.

واصلت روما تقدمها العسكري السريع في إثيوبيا من أجل حسم الحرب هناك مستغّلةً المعارضة المتنامية في الداخل البريطاني[٦٣] لسياسة حكومة بلدوين. وفي ٥ مايو عام ١٩٣٦م أعلَنت الحكومة الإيطالية تمكن قواتها من دخول العاصمة الإثيوبية وأعقب ذلك تأكيدها الحفاظَ على مصالح كل من بريطانيا وفرنسا هناك[٦٤]. وأوضح موسوليني عن رغبته في عودة العلاقات الودية مع لندن بشرط إلغاء العقوبات المفروضة عليها والاعتراف القانوني بوضع إثيوبيا الجديد[٦٥].

تسبب سقوط إثيوبيا وهروب الإمبراطور خارج البلاد في تزايد المعارضة في الداخل البريطاني للعقوبات المفروضة على إيطاليا، وتعالت الأصوات مناديةً بضرورة إلغائها خاصة أنه لم يعد للعقوبات سبب للوجود في ظل غياب حكومة إثيوبية ولقطع الطريق أمام موسوليني لتوطيد علاقته بهتلر. وأمام الضغوط الداخلية والخارجية أعلنت الحكومة البريطانية في يونيو عام ١٩٣٦م إلغاء العقوبات الاقتصادية[٦٦].

-الاتفاق الإيطالي-الإنجليزي ١٩٣٨م:

ممكن تلغي هذا العنوان فقط علشان لا تربط نفسك بالعنوان الخارجي للبحث، وتخلى الفقرات التالية كما هي باعتبارها خاتمة لتحسن العلاقات بين البريطانية الإيطالية

---

[62] Ibid, Vol. III, No. 667, 15 aprile 1936, p 719.

[٦٣] انعقد اجتماع هام في ٣٠ ابريل عام ١٩٣٦ للجنة البرلمانية لحزب المحافظين في مجلس العموم شارك فيه حوالى ٢٥٠ نائبا من الأغلبية لمناقشة العقوبات المفروضة على إيطاليا وموقف الحكومة البريطانية الذي يجب عليها ان تتخذه حيال هذه الازمة في الاجتماع المزمع عقده في جنيف في ١١ مايو ١٩٣٦، وقد حظيت حكومة بلدوين في هذا الاجتماع بمعارضة شديدة خاصة من جانب تشرشل الذي طالب الحكومة صراحة بالتخلي عن العقوبات والإسراع باستعادة إيطاليا مع كل الثقل المتزايد لانتصارها الافريقي، للسياسية الأوروبية.

Ibid, Vol : III, No. 808, 1 maggio 1936, p 865.

[64] Ibid, Vol, III, No. 828, 5 maggio 1936, p.p 885.886.

[65] Hans Woller & Christiane Liermann,Churchill e Mussolini: Conflitto aperto e cooperazione segreta, (Bologna, Società editrice Il Mulino, 2001), p 631.

[66] I documenti diplomatici Italiana, Vol. III, No. 830, 5 maggio 1936, p 888.

لم تشهد العلاقات الإيطالية–البريطانية في فترة تولى بلدوين رئاسة وزراء الحكومة البريطانية أيَّ تحسن، بل أخذ التوتر في العلاقات بين الدولتين ينتقل إلى ميادين أخرى؛ حيث أخذت إيطاليا تزيد من تحصيناتها العسكرية في مناطق نفوذها في البحر المتوسط، وبالإضافة إلى ذلك ومن خلال راديو بارى، عزَّزت روما الدعاية المعادية لبريطانيا في شمال إفريقيا وفي بلاد الشام ودعمتْهم بالأموال والسلاح، حيث تم العثور على كميات كبيرة من الأموال والأسلحة الإيطالية في أيدي الثوار المحليين هناك[٦٧].

ومع تولى نيفيل تشامبرلين (Neville Chamberlain) رئاسة الوزراء وتعيين إدوارد هاليفاكس (Edward Hlifax) في وزارة الخارجية، الذي انتهج سياسة جديدة قامت على ضرورة عقد مصالحة مع إيطاليا، أعلن تشامبرلين في ٢١ فبراير عام ١٩٣٨م عن نيته الإعلان عن البدء الوشيك للمفاوضات الإيطالية–الإنجليزية، وهو ما برره تشامبرلين بأن هذه السياسة هي الوحيدة القادرة على حفظ السلام في أوروبا بسبب ضعف عصبة الأمم، وأكد أن المحادثات مع إيطاليا سوف تبدأ ليس من أجل تحسين العلاقات مع روما فحسب ولكن من أجل إحداث تهدئة عامة في منطقة البحر المتوسط[٦٨].

أعلنت روما عن ارتياحها الشديد لهذا التوجه البريطاني، حيث أعلن موسوليني أن هذا من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن في أوروبا خاصة لو مارست بريطانيا من جانبها تأثيرا معتدلا على فرنسا فإنه من الممكن العودة إلى نظام القوي الأربع، وهو النظام الوحيد وفقا لموسوليني القادر على حفظ السلام في أوروبا[٦٩].

وهو ما أثار الإمبراطور الإثيوبي في منفاه الذي أعلن احتجاجه على إجراء مثل هذه المحادثات، وأرسل إلى تشامبرلين خطابا يحتجُّ فيه على نية بريطانيا التضحية ببلاده، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن أكَّدت على لسان وزير خارجيتها هاليفاكس لنجاشي لإمبراطور الحبشة حقيقةَ أن الحرب وحدها هي التي يمكن أن تضع حدًّا لمأساة بلاده (في إشارة منه إلى رفع يد بريطانيا عن النزاع في إثيوبيا)، كما أكَّد حقَّ الحكومة البريطانية في دعم العلاقات السلمية في العالم وخاصة مع إيطاليا[٧٠].

---

[67] Hans Woller & Christiane Liermann, p633.
[68] F.O. 371/R 1610/23/22, 21th Febraury, 1938.
[69] I documenti diplomatici italiana, Vol. VIII, No. 205, 21 Febbraio 1938 p .240.
[70] F.O,371, R 2098/7/22, March 4th 1938.

ويرجع هذا التراجع في الموقف البريطاني من الغزو الإيطالي لإثيوبيا إلى:

أولا: التطورات المتلاحقة في النمسا والرغبة في إضعاف محور برلين– روما وكبح جماح هتلر[٧١].

ثانيا: إعلان إيطاليا عن رغبتها في التنازل عن جزء من الأراضي الإثيوبية لإنشاء دولة يهودية هناك وذلك لاجتذاب رأس المال اليهودي إلى الحبشة، بالإضافة إلى إفشال الخطة الإنجليزية لتوطين اليهود في فلسطين[٧٢].

ثالثا: تنامي النفوذ الإيطالي في شمال اليمن والذي بدأ مع الغزو الإيطالي للحبشة؛ عن طريق تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع صنعاء وتقديم الدعم لها في العديد من المجالات وعلى راسها: المجال الصحي والتوسع في بناء المستشفيات، وامدادها بالكوادر والمعدات اللازمة[٧٣].

لقد أوكلت الحكومة البريطانية مهمة التفاوض مع إيطاليا إلى السفير البريطاني في روما اللورد بيرث (Perth) الذي شرع في المحادثات مع وزير الخارجية الإيطالي غالياتسو تشانو(Galeazzo) Ciano في ٨ مارس ١٩٣٨[٧٤]. وتم التركيز فيها على وضع أسس المحادثات[٧٥] التي ستجري بين الطرفين والتي تمحورت حول ضرورة الاعتراف القانوني بالإمبراطورية الإيطالية والاعتراف بالسيادة الإيطالية على إثيوبيا، وإعادة تأكيد اتفاقيات بحيرة تانا[٧٦]، بالإضافة إلى انضمام إيطاليا إلى معاهدة لندن البحرية لعام ١٩٣٦م، والتي كانت ستمنع إيطاليا من إمداد السفن إلى دول أخرى ولا سيما إسبانيا[٧٧]. وإخلاء المتطوعين الإيطاليين من الأراضي الإسبانية، بالإضافة إلى تنظيم العلاقات بين الدولتين في جنوب شبه الجزيرة العربية[٧٨] الى جانب أن تتعهد الحكومة الإيطالية بالامتناع عن أي محاولة تجعل من الصعب على الحكومة البريطانية اتخاذ قرارات حول السياسة والإدارة في فلسطين[٧٩].

توالى عقد الاجتماعات بين الطرفين، وعلى الرغم من وجود توافق حول العديد من النقاط مثل: المصالح التجارية ومسألة فلسطين[٨٠] فإنه كانت هناك عقبتان رئيستان. تمثلت الأولى في إصرار روما

---

71 I documenti diplomatici italiana, Vol. VIII, No. 208, 22 febbraio 1938, p 256.

72 Op.Cit, Vol. VIII, No. 212, 23 febbraio 1938, p 260.

73 Ibid, Vol. II, No.576, 7 novembre 1935, p.p 555. 556.

74 I documenti diplomatici italiana, Vol. VIII, No. 273, 8 marzo 1938, pp 324-325.

٧٥ من الأمور الأخرى التي وضعت على جدول اعمال المحادثات الإيطالية-البريطانية الأوضاع في أوروبا الوسطي وإعادة التأكيد على قرارات مؤتمر ستريسا بشأن النمسا.

CAB 24/275 C.P 50(38), 28th February, 1938.

٧٦ وفقا للمعاهدة البريطانية – الاثيوبية عام ١٩٠٢، والمعاهدة الإيطالية – البريطانية عام ١٩٢٥؛ فانه تم التعهد لبريطانيا بعدم القيام بأي بأعمال على النيل الأزرق والأبيض أو بحيرة تانا من شأنها التأثير على منسوب مياه النيل التي تصل مصر.

www.aljazeera.net/politics.

77 CAB 24/275 C.P 68 (38), 22 March, 1938.

٧٨ تعهدت كل من بريطانيا وإيطاليا بالحفاظ على استقلالية السعودية واليمن كما تهدا بعدم تحصين جزر البحر الأحمر التي كانت في السابق ذات سيادة تركية والتي لا تنتمي لكلا الدولتين العربيتين (السعودية واليمن) ولا الى بريطانيا وايطاليا.

I documenti diplomatici italiani, Vol. VIII, No.431, 31 marzo 1938, p497.

79 Op.Cit i, Vol. VIII, No. 273, 8 marzo 1938, p. 330.

٨٠ اعترفت إيطاليا بحق ممارسة بريطانيا الانتداب على فلسطين كما أعلنت روما عن التزامها بالامتناع عن خلق صعوبات امام لندن بشأن ادارة فلسطين او الاستيطان بها في المستقبل. لمزيد من التفاصيل انظر

على أنه من الضروري أن تحتوي الاتفاقية على مؤشرات دقيقة حول النية البريطانية للقيام بالاعتراف بالإمبراطورية الإيطالية، وهو ما يعني عمليا الاعتراف بالاحتلال الإيطالي على الحبشة. في حين تمثلت العقبة الثانية في رفض لجنة السياسة الخارجية بمجلس الوزراء البريطاني ما جاء في مذكرة هاليفاكس الخاصة بالمباحثات مع إيطاليا، والتي تَقدَّم بها في ١٥ مارس عام ١٩٣٨م، وأصرت على أنه يجب على الحكومة البريطانية حلُّ المشكلة الإسبانية كشرط مسبق لأي تسوية مع الجانب الإيطالي. وقد استطاعت الحكومة البريطانية التغلب على العقبة الأولى، بإعطاء إيطاليا تعهد شفهي أنه إذا تم الاتفاق في جميع القضايا القائمة فإن الحكومة البريطانية سوف تقوم بطرح الاعتراف بالإمبراطورية الإيطالية في اجتماع عصبة الأمم المقرر عقده في مايو من عام ١٩٣٨م بجنيف والاعتراف بالسيادة الإيطالية على إثيوبيا[٨١]، أما فيما يخص العقبة الثانية فقد قامت لندن بإدخال بعض التعديلات على البروتوكول النهائي للاتفاقية، حيث: تم تحديد أن الاتفاقات والإعلانات الواردة في الاتفاقية يجب تقييمها كأفعال منفصلة وستدخل حيز التنفيذ عندما تُقرر الحكومتان ذلك بشكل مشترك. وكان الهدف من هذا الشرط طمأنة مجلس العموم والرأي العام البريطاني أنه قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ستقوم روما بسحب المتطوعين والمعدَّات العسكرية من إسبانيا[٨٢].

كما تقرر تجنُّب ذكر إسبانيا وإثيوبيا في البروتوكول، والاتفاق بدلًا من ذلك على عبارة "تسوية تلك القضايا"، من خلال تبادل المذكرات التي جددت فيها الحكومة الإيطالية علنًا التأكيدات التي أُعطيت للسفير البريطاني بشأن سياستها في إسبانيا، وتأكيدات الحكومة البريطانية بشأن سَياستها الراغبة في إزالة العقبات التي حالت دون قيام الدول الأعضاء في عصبة الأمم بالمضي قدما بحرية في الاعتراف بالسيادة الإيطالية على إثيوبيا. سمح هذا الحل للبريطانيين بتأجيل دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ حتى يتم التوصل إلى حل للقضية الإسبانية، وفي نفس الوقت التمكن من توقيع الاتفاقية في أقرب وقت ممكن[٨٣].

بدأت كل من لندن وروما في اتخاذ الخطوات العملية لتذليل كافة العقبات، حيث: أعلن وزير الخارجية الإيطالي في ١٨ مارس عن منح ضمان خَطّي أكدت فيه الحكومة الإيطالية الالتزام التام للبريطانيين بإعطاء تطبيق حقيقي وعملي لإجلاء المتطوعين الأجانب والمعدات العسكرية من إسبانيا

Ibid, Vol. VIII, No. 327, 15 marzo 1938, p.p 372.373.

81 Ibid,Vol. VIII, No. 273, 8 marzo 1938, p. 327.

82 Ibid, Vol. VIII, No. 405, 26 marzo 1938, pp 465-466.

83 F.O, 371 R. 5205/23/22, 25 March 1938.

في ظل الشروط التي سيتم تحديدها، كما أكد الوزير الإيطالي عدم وجود أطماع لدى روما في إسبانيا. وهو ما دفع تشمبرلين للإعلان في ٢٤ مارس أمام مجلس العموم أنه راضٍ عن التأكيدات المقدمة من قبل الوزير الإيطالي، وأشار إلى أن الإيطاليين قد استوفَوا بالفعل الشروط المفروضة عليهم واستطرد قائلا: "...وهو ما يترك لنا الحرية في المضي قدما في الاعتراف بالإمبراطورية الإيطالية"[٨٤].

بعد النجاح الذي حققته الحكومة البريطانية على الساحة الداخلية، وحشد تأييد الرأي العام الداخلي خلفها، شرعت وزارة الخارجية البريطانية في العمل للحصول على تأييد الدول الأعضاء في عصبة الأمم لتحقيق الاعتراف بالسيادة الإيطالية على إثيوبيا؛ فأبلغت وزارة الخارجية البريطانية فرنسا أنها تعتزم إرسال طلب في ٩ إبريل ١٩٣٨ إلى الأمين العام لعصبة الأمم لوضع مسألة الاعتراف على جدول أعمال العصبة، موضّحا لهم أن نيتها تقوم على إقناع الأعضاء بأن الوقت قد حان للاعتراف بالسيادة الإيطالية على الحبَشة، أما بالنسبة للأعضاء الآخرين في المجلس فقد تم إبلاغهم من قبل الممثلين البريطانيين[٨٥] .

على كل حال، فقد وقع وزير الخارجية الإيطالي تشيانو واللورد بيرث على الاتفاقية الأنجلو-إيطالية بعد الاتفاق على بنودها في ١٦ إبريل عام ١٩٣٨م (سُميت فيما بعد باتفاقية عيد الفصح)، والتي تضمنت بالإضافة إلى البروتوكول وملحقاته الثمانية، الاتفاقية الأنجلو-إيطالية وتبادل المَذكرات بين بريطانيا العظمى وإيطاليا بشأن ليبيا وإسبانيا، والتدخل البريطاني في عصبة الأمم من أجل الاعتراف القانوني بالسيادة الإيطالية على إثيوبيا، والانضمام الإيطالي إلى معاهدة لندن البحرية، والتأكيد على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني[٨٦].

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الاتفاقية وملحقاتها الثمانية لم تكن مجرد اتفاقية لتقنين الأوضاع الإيطالية في إثيوبيا والتأكيد على وضعية فلسطين تحت الانتداب البريطاني، إنما كانت اتفاقية على غرار اتفاقية سايكس-بيكو التي عقدت عام ١٩١٦م بين كل من بريطانيا وفرنسا، حيث سعى الطرفان إلى تحديد مناطق نفوذهما السياسي، ليس في شرق إفريقيا فقط، إنما في منطقة حوض البحر المتوسط (ليبيا- مصر-فلسطين) وغرب شبه الجزيرة العربية (السعودية واليمن) وتنظيم العلاقات التجارية بين هذه المناطق وبين تلك الخاضعة للنفوذ الإيطالي في إفريقيا والمستعمرات البريطانية في الهند، هذا إلى جانب تبادل المعلومات العسكرية للقوات المتمركزة في مناطق نفوذ كلتا الدولتين[٨٧]،

84 Op.Cit, 371 R. 5205/23/22, 25 March 1938 .
85 Ibid, 371 R 365/7/22, 5th April 1938.
86 I documenti diplomatici italiani,Vol. VIII, No. 492, 15 aprile, 1938, pp 569- 570.
87 F.O, 371 R 2488/43/22, March 12th 1938

وهو ما يعد اعترافًا صريحا ليس فقط بانتصار إيطاليا في الحبشة، وإنما يعد اعترافًا بها كقوة تقف على قدم المساواة مع كل من بريطانيا وفرنسا.

الخاتمة:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى خرجت بريطانيا بسياسة خارجية احتلت فيها شئون الإمبراطورية المرتبة الأولى، في حين جاءت المشكلات الأوربية في المرتبة الثانية من اهتماماتها؛ وهو ما يفسر ازدواجيتها في التعامل مع ألمانيا التي ضربت باتفاقات فرساي عرض الحائط، وإيطاليا التي قامت بغزو إثيوبيا، وهو ما رأت فيه لندن تهديدا مباشرا لمصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط والأدنى مما دفعها إلى التصعيد ضد إيطاليا إلى حد فرض عقوبات اقتصادية عليها.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الدبلوماسية الإيطالية (وفي ضوء الوثائق الإيطالية) استطاعت أن تتعامل ببراعة مع هذه الأزمة مستغلة التناقض في المواقف بين كل من السياسة البريطانية والفرنسية وعدم وجود جبهة موحدة ضدها في أوروبا أو في عصبة الأمم، بالإضافة إلى التقدم العسكري السريع الذي فرض الأمر الواقع على لندن. بيد أن احتياج روما الى إضفاء الشرعية على هذا الاحتلال وقطع الطريق على بريطانيا لعدم مناوئتها في المستقبل هو الذي دفعها إلى توسيع نفوذها السياسي في اليمن، والإعلان عن عزمها إقامة وطن لليهود في إثيوبيا ودعم الحقوق العربية في فلسطين، وذلك لإفساد المخططات البريطانية للاستيلاء على فلسطين، وهو ما أجبر لندن على الجلوس على طاولة المفاوضات والاعتراف بإثيوبيا كجزء من الإمبراطورية الإيطالية وهو ما عدَّ نصرا دبلوماسيا وسياسيا على بريطانيا.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

وثائق غير منشورة:

.....

وثائق منشورة:

.....

ثانيا: المراجع العربية:

ثالثًا: المراجع المترجمة:

المراجع العربية والمترجمة:

أكبان، تاريخ أفريقيا العام " ليبيريا واثيوبيا "، المجلد السابع (بيروت)، ١٩٩٠.

بارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديموقراطية، احمد محمود (مترجم)، ط١، (بيروت :المنظمة العربية للترجمة)، ٢٠٠٨.

ب.ج ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، خضر خضر (مترجم)، ط١، (لبنان)، ١٩٨٥.

رياض زاهر، استعمار افريقيا، (القاهرة: الدار القومية)، ١٩٦٥.

رياض زاهر، تاريخ اثيوبيا،(القاهرة: المكتبة الانجلو مصرية)، ١٩٦٦ .

عبد الفتاح حسن أبو علية وإسماعيل احمد وياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (الرياض: دار المريخ)، ١٩٧٩.

عبد الله حسين، المسألة الحبشية (القاهرة: مؤسسة هنداوي)، ٢٠١٢.

عبد الماجد يوسف، الغزو الإيطالي للحبشة والصراع الأوربي في فترة ما بين الحربين، مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم، العدد ٢٠ (ديسمبر) ٢٠٠٢.

محمد لطفي جمعة، بين الأسد الافريقي والنمر الإيطالي، (القاهرة: مؤسسة هنداوي)، ٢٠١٧.

وهيب أبو فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة، ط٢، ج٥ (دار نوبليس)، ٢٠٠٥.

المراجع اجنبية:

- André Cubzac, Samuel Hoare, .Nuef années de crise tar d' Anglais, (Paris, le livre contemporain), 1957.

- Andry Davy, Ethiopie d'hier et d'aujourd'hui, 6 édition, (Paris, le livre africain), 1970.

- A.H.M Jones,histoire de L' Abyssinie des origines a nos jours, (Paris), 1935.

- B. Mussolini, (1932), la dottrina del fascismo, (Milano , Enciclopedia italiana di Scienze, lettere ed Arti) , 1932.

- Cristiano Andrea Ristuccia, The 1935 Sanctions against Italy: Would coal and oil have made a difference?, (European Review of Economic History), Vol. 4, No.1, 2000.

- Emilio De Bono, La preparazione e Le prima operazioni, (Roma, Istituto Nazionale Fascista di cultura), 1937.

- Frank Marzari, Rivista di Studi Politici Internazionali, luglio-settembre, Vol. 39, No. 3, 1972.

- Hans Woller and Christiane Liermann, Churchill e Mussolini: Conflitto aperto e cooperazione segreta?, (Bologna, Società editrice Il Mulino), 2001.

- Luigi Villari, Storia diplomatica del conflitto italo-etiopico,(Bologna, Zanichelli), 1943.

- Marcus Harold, The life and Times of Menelike II, Ethiopia 1844-1913, (Oxford, Clarendon Press) 1975.

الوثائق الأجنبية:

Foreign Office

F.O, J 2190/2082/1, 18 September 1934.

, 371, J 6295/1/ 1, 23 November 1934.

, 371, J 6296/1/ 1,18 December 1934

, 371, J 223/52/1, 18 January 1935.

, 371, J 223/52/1, 22 January 1935.

, 371, J 609/97 /1, 28 January 1935.

, 371, J 1490/1/1, 12 April 1935.

, 371, J 1850/1/1, 21 May 1935.
, 371, J 2016/1/1, 21 May 1935.

, 371, J 2205/1/1, 1° June, 1935

, 371, J 4223/1/1, 30 August 1935.
, 371, R 1610/23/22, 21th Febraury, 1938.

, 371, R 2098/7/22, 4th March 1938.

, 371 R 2488/43/22, 12th March 1938

, 371, R. 5205/23/22, 25 March 1938.

371 R 365/7/22, 5th April, 1938.

The National Archives

CAB / 27/572, 29th November, 1934.

CAB 24/275 C.P 50(38), 28th February, 1938.

CAB 24/275 C.P 68 (38), 22 March 1938.

- I documenti diplomatici Italiana :

- I documenti diplomatici italiana, settima serie: 1922-1935, Vol. XVI, No. 358, 30 dicembre.1934.
No, 403,

- I documenti diplomatici Italiana, ottava serie: 1935-1939, Vol: I, No. 473,, 2 luglio 1935.

NO, 481, 493.

- I documenti diplomatici italiana ottava serie: 1935-1939, Vol: II, No. 292, , 8 ottobre 1935,

No, 252, 880, 890, 576, 608

- I documenti diplomatici italiana, ottava serie: 1935-1939, VOL: III , No. 520, 24 marzo 1936.

NO. 553, 663, 666, 667, 808, 828, 830.

- I documenti diplomatici italiana, Ottava seria 1935-1939, Vol VIII, 21 febbraio 1938

NO.205, 208, 212, 273, 327, 405,431, 492.

لماذا تم وضع الوثائق الأمريكية مع الإيطالية يجب الفصل بينهما

Foreign Relations of the United States

F.R.U.S, 1935, Washington, department of state, Volume I, Document No.199.

المواقع الالكترونية:

www.aljazeera.net/politics

أ- الوثائق الإيطالية

ب-الوثائق البريطانية

ت-وثائق وزارة الخارجية الامريكية